ARCHIVED INFORMATION

وزارة العدل الأمريكية
قطاع الحقوق المدنية

وزارة التعليم الأمريكية
مكتب الحقوق المدنية
مكتب المستشار القانوني العام

6 مايو 2011

أعزائي الزملاء:

بموجب القانون الفيدرالي، يجب على الوكالات التعليمية الحكومية والمحلية (يشار إليها فيما بعد بلفظ "المناطق التعليمية") توفير إمكانية وصول متساوية للتعليم العام على المستوى الابتدائي والثانوي لجميع الأطفال. ومؤخراً، أصبحنا على وعي بممارسات تسجيل الطلاب والتي ربما تُثبط أو تعيق المشاركة، أو تقود إلى إقصاء الطلاب وفقاً للوضع الفعلي للطالب، أو والديه، أو ولي أمره أو بالنظر إلى جنسيته أو حالة الهجرة له. فهذه الممارسات تخالف القانون الفيدرالي. لذلك تُرسل كلاً من وزارة العدل الأمريكية ووزارات التعليم الأمريكية إليك خطاباً لتذكيرك بالالتزامات الفيدرالية لتوفير فرص تعليم متساوية لجميع الأطفال الذين يقيمون في منطقتك التعليمية ولتقديم مساعدتك في ضمان التزامك بالقانون.

تُنفذ الوزارات العديد من الأنظمة التي تحظر التمييز، بما يشمل الفقرات الرابعة والسادسة من قانون الحقوق المدنية للعام 1964. حيث تحظر الفقرة الرابعة على المدارس الابتدائية والثانوية العامة التمييز على أساس العرق، أو اللون، أو المنشأ الوطني من بين عوامل أخرى. قانون الولايات المتحدة 42 و 2000 د. علاوة على ذلك تحظر تشريعات الفقرة السادسة على المناطق التعليمية استخدام معايير غير مبررة أو طرق للإدارة يكون لها تأثير على تعرض الأفراد لتمييز بسبب عرقهم، أو لونهم، أو منشأهم الوطني، أو يكون لها تأثير كبير على إحباط أو عرقلة بلوغ تحقيق أهداف برنامج لأفراد ذوي عرق، أو لون، أو منشأ وطني معين. أنظر قانون التشريعات الفيدرالية (C.F.R) 28 و 42.104 (ب) (2) و قانون التشريعات الفيدرالية (C.F.R) 34 و 100.3 (ب) (2).

بالإضافة إلى ذلك، انعقدت المحكمة العليا الأمريكية في قضية بليلر ودوي، 457 الولايات المتحدة 202 (1982)، والتي أشارت إلى عدم جواز حظر الدولة لأي إمكانية وصول للتعليم العام الأساسي لأي طفل يقيم في الدولة، سواءً كان مقيماً في الولايات المتحدة على نحو قانوني أو خلاف ذلك. فحرمان "طفل برئ" من إمكانية الوصول إلى التعليم العام، أوضحت المحكمة قائلة "فرض معاناة مدى حياة على فئة منفصلة من الأطفال، ليسوا مسئولين عن حالة عجزهم ... وبحرمان هؤلاء الأطفال من التعليم الأساسي، فنحن نحرمهم من القدرة على العيش في هيكل المؤسسات المدنية، ونحرمهم من أي إمكانية واقعية لمساهمتهم حتى ولو بأقل طريقة في تقدم الأمة". بليلر 457 الولايات المتحدة في 223. وكما تم إيضاحه على نحو واضح في قضية بليلر، فإن حالة عدم حمل وثائق أو عدم حمل جنسية للطالب (أو والده أو والدته أو ولي أمره) ليس لها علاقة بحق الطالب في التعليم الابتدائي والثانوي العام.

ARCHIVED INFORMATION

للالتزام بتلك القوانين الفيدرالية للحقوق المدنية، مع أوامر المحكمة العليا، ينبغي عليك التأكد من عدم قيامك بالتمييز على أساس العرق، أو اللون، أو المنشأ الوطني، وعدم منع الطالب من التسجيل في المدارس العامة على المستوى الابتدائي والثانوي بسبب الجنسية أو حالة الهجرة لهم أو لآبائهم أو لأولياء أمورهم. علاوة على ذلك، لا يجوز للمناطق التعليمية طلب معلومات لغرض أو ينتج عنها الحرمان من الوصول إلى المدارس العامة على أساس العرق، أو اللون، أو المنشأ الوطني. ولمساعدتك في الوفاء بتلك الالتزامات، ففيما يلي بعض الأمثال لممارسات المسموح بها، مع أمثلة لأنواع المعلومات التي لا يجوز استخدامها كأساس لحرمان الطالب من الدخول إلى المدرسة.

لضمان تقديم الخدمة التعليمية للمقيمين في المنطقة التعليمية فقط، يجوز للمنطقة التعليمية أن تطلب من الطالب أو والديه تقديم دليل إقامة في المنطقة التعليمية. أنظر على سبيل المثال مارتينيز و بايمون 461 الولايات المتحدة 321، 328 (1983)[1]. فعلى سبيل المثال يجوز للمناطق التعليمية طلب نسخ من فواتير الهاتف أو المياه أو اتفاقية الإيجار لتأكيد الإقامة. بينما قد تحظر منطقة تعليمية الحضور لسكان المنطقة، سائلين عن جنسية الطالب أو حالة الهجرة له، أو لوالديه أو لولي أمره الأمر الذي ليس له صلة بتأكيد مكان الإقامة في المنطقة التعليمية.

قد تطلب المنطقة التعليمية للمدرسة شهادة ميلاد للتأكيد على أن الطالب يقع ضمن أمر المنطقة التعليمية بالحد الأدنى والحد الأقصى لمتطلبات العمر، ومع ذلك لا يجوز للمنطقة التعليمية منع طالب من التسجيل في المدرسة بالاعتماد على شهادة ميلاده الأجنبية. علاوة على ذلك، نعرف أن المناطق التعليمية عليها التزامات فيدرالية، وفي بعض الحالات التزامات حكومية، للإبلاغ عن بيانات محددة مثل العرق والإثنية لطلابهم. بينما تتطلب وزارة التعليم من المناطق التعليمية جمع والإبلاغ عن هذه المعلومات، فلا يمكن للمناطق التعليمية استخدام البيانات التي تم جمعها للتمييز ضد الطلاب؛ ولا يجوز أن يؤدي رفض الوالد أو ولي الأمر للاستجابة لذلك الطلب إلى رفض تسجيل طفله أو طفلها.

بالمثل، فنحن على وعي بأن العديد من المناطق التعليمية تطلب رقم الضمان الاجتماعي للطالب عند التسجيل لاستخدامه كرقم تعريف هوية الطالب. لا يجوز للمنطقة التعليمية منع تسجيل طالب إذا اختار أو اختارت (أو والده أو ولي أمره) عدم تقديم رقم الضمان الاجتماعي. أنظر 5 قانون الولايات المتحدة (U.S.C) و 552أ (ملاحظة)[2]. وإذا اختارت المنطقة التعليمية طلب رقم الضمان الاجتماعي، ينبغي عليها إبلاغ الفرد بأن الإفصاح عنه طوعي، مع ذكر الأساس القانوني أو الأساس الآخر الذي تطلب على أساسه ذلك الرقم، وتوضح أي الاستخدامات الذي ستستخدمه فيها. وبالمثل، ففي جميع حالات جمع ومراجعة المعلومات، من الضروري أن يتم تطبيق أي طلب بشكل موحد على جميع الطلاب وعدم تطبيقه بطريقة انتقائية على مجموعات محددة من الطلاب.

---

1) الأطفال والشباب المشردين لا يكون لديهم عادة المستندات المطلوبة عادة للتسجيل في المدرسة مثل دليل الإقامة أو شهادات الميلاد. يجب على المدرسة المختارة لطفل مشرد أن تقوم في الحال بتسجيل الطفل المشرد، حتى ولو كان الطفل أو والديه أو ولي أمره غير قادرين على تقديم المستندات المطلوبة عادة للتسجيل. أنظر 42 قانون الولايات المتحدة (U.S.C) و 11432(ز)(3)(ج)(ط).

2) ينص القانون الفيدرالي على بعض الاستثناءات المحدودة لهذا الشرط. أنظر الطبعة .L 93-579 و 7(أ)(2)(ب).

ARCHIVED INFORMATION

كما أشارت المحكمة العليا في قرارها في قضية براون ومجلس التعليم، 347 الولايات المتحدة 483 (1954)، "إنه لأمر مشكوك فيه إمكانية توقع النجاح في الحياة من أي طفل بطريقة معقولة إذا تم حرمانه [أو حرمانها] من الفرصة في التعليم." وبالمثل، ففي 493. تلتزم كلا الوزارتين بتنفيذ قوانين الحقوق المدنية الفيدرالية المشار إليها أعلاه وتقديم أي مساعدة فنية قد تكون مفيدة لك، حتى يتم منح جميع الطلاب فرص تعليم متساوية. كخطوات فورية، قد ترغب أولاً في استعراض المستندات التي تطلبها منطقتك التعليمية للتسجيل في المدارس للتأكيد على أن المستندات المطلوبة ليس لها تأثير مُثبط على تسجيل الطلاب في المدرسة. ثانياً، في عملية تقييم امتثالك للقانون، يمكنك استعراض بيانات التسجيل على المستوى الحكومي ومستوى المنطقة التعليمية. فالانخفاض الكبير في تسجيل أي مجموعة من الطلاب في منطقة تعليمية أو مدرسة قد يشير إلى وجود عوائق على حضورهم الأمر ينبغي عليك أن تقوم بالمزيد من التحقيق فيه.

يرجى الاتصال بنا إذا كان لديك آية أسئلة أو إذا كنا نستطيع أن نقدم لك مساعدة في التأكيد على أن برامجك تتوافق مع القانون الفيدرالي. يمكنك الاتصال بوزارة العدل، قطاع الحقوق المدنية، قسم الفرص التعليمية، على 33804-292-(877) أو education@usdoj.gov، أو وزارة التعليم، مكتب الحقوق المدنية (OCR) على 3481-421(800) أو ocr@ed.gov. يمكنك أيضاً زيارة الرابط http://wdcrobcolp01.ed.gov/CFAPPS/OCR/contactus.cfm لمكتب تنفيذ قانون الحقوق المدنية الذي يخدم منطقتك. للمعلومات العامة بشأن إمكانية الوصول المتساوية للتعليم العام، يرجى زيارة موقعنا الإليكتروني على http://www.justice.gov/crt/edo و http://www2.ed.gov/about/offices/list/ocr/index.html.

نتطلع للعمل معك. شكراً لك على انتباهك لهذا الأمر ولاتخاذ الخطوات الضرورية للتأكيد على عدم حرمان أي طفل من التعليم العام.

ولسيادتكم فائق التحية والاحترام،

/التوقيع/	/التوقيع/	/التوقيع/
روسلين علي	**شارلز ب. روز**	**توماس إ. بيريز**
مكتب الحقوق المدنية	المستشار العام	مساعد المدعي العام
وزارة التعليم الأمريكية	وزارة التعليم الأمريكية	قطاع الحقوق المدنية
		وزارة العدل الأمريكية